Al-Mukhtar Journal of Economic Science 11 (1): 118-139, 20224
Doi: https://doi.org/10.54172/m8nr8n78

Research Article **Open Access**

القدرة النووية في استراتيجية الأمن الإسرائيلي وتداعياتها على مسار عملية السلام في المنطقة العربية

هشام خليفة الكاسح [1]*

*[1]: هشام خليفة الكاسح، قسم العلوم السياسية، كلية الأقتصاد جامعة المرقب، ليبيا

المستخلص: تمثل القدرة النووية الإسرائيلية هاجسا كبيرا لدى الدول العربية؛ نظرا لما تمثله من تهديد خطير لأمنها القومي، خاصة بعد أن شعرت الدول العربية بضعف موقعها في مفاوضات التسوية أمام الموقع التفاوضي الإسرائيلي القوي المستند على احتكار السلاح النووي في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تعنت إسرائيلي غير مبرر من خلال رفض تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي، وعدم احترام ما اتفق عليه في مفاوضات التسوية بداية من مؤتمر مدريد عام 1991 وإلى حد اليوم، وذلك من أجل فرض برنامج سلام لصالحها وعلى حساب المصالح القومية للدول العربية، وفي ظل عرقلة عملية السلام وضعف الخيار السلمي للدول العربية، اضطرت الى تبني خيار المقاومة والبحث عن رادع استراتيجي، أو حتى تقليدي تستطيع من خلاله صنع توازن إقليمي يعيد الاتزان لموقعها التفاوضي بشكل يمكنها من الوصول إلى عملية سلام عادلة.

الكلمات المفتاحية: القدرة النووية الإسرائيلية، مفاوضات التسوية العربية الإسرائيلية، الأمن القومي العربي.

***Corresponding author:** Hesham khalefa alkasah، E-mail addresses: hkalkasah@elmergib.edu.ly, Department of Political Science. Al-Marqab University, Al-Khoms. Libya

Received: 30 Apr 2024

Accepted: 15 June 2024

Publish online: 30 June 2024

NUCLEAR CAPABILITY IN THE ISRAELI SECURITY STRATEGY AND ITS REPERCUSSIONS ON THE COURSE OF THE PEACE PROCESS IN THE ARAB REGION

Abstract: Israeli nuclear capability represents a major concern among the Arab countries, given the serious threat it represents to their national security, especially after the Arab countries felt the weakness of their position in the settlement negotiations in the face of the strong Israeli negotiating position based on the monopoly of nuclear weapons in the region, which led to Israeli intransigence." It is unjustified by refusing to implement UN Security Council resolutions, and not respecting what was agreed upon in the settlement negotiations beginning with the Madrid Conference in 1991 until today, This is in order to impose a peace program in their favor and at the expense of the national interests of the Arab countries, and in light of the obstruction of the peace process and the weakness of the peaceful option of the Arab countries, they were forced to adopt the option of resistance and search for a strategic, or even traditional, deterrent through which they can create a regional balance that restores balance to their negotiating position in a way that enables them of reaching a just peace process.

Keywords: Israeli nuclear capability, Arab-Israeli settlement negotiations, Arab national security.

The Author(s) 2024. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ،provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة:

تمثل القوة النووية التي تمتلكها أي دولة أهم العناصر الداعمة والمؤثرة في قوتها الشاملة؛ لأنها تعطيها مكانة إقليمية في وسطها الإقليمي، وتتعدى ذلك إلى فرض هيبتها على المستوى الدولي بشكل عام، وتبرز أهمية القدرة النووية لأي دولة عندما تعيش في وسط عدائي لها، بسبب طموحها الكبير المتمثل في انتهاج سياسات توسعية على حساب جيرانها، وهذا ما ينطبق على إسرائيل ، فقد ترسخت في العقيدة الأمنية والسياسية الإسرائيلية أن سياساتها التوسعية على حساب جيرانها لن يكتب لها النجاح طالما اعتمدت على أسلحتها التقليدية مهما بلغت درجة تطورها، وأنها لن تستطيع فرض شروطها على الدول العربية في أي عملية تسوية قد تحدث مالم تحصل على السلاح النووي، ونسبة لذلك فإن احتكار السلاح النووي للدولة الإسرائيلية صار مطلباً ملحاً لدى حكوماتها وقادتها العسكريين، وهو الأمر الذي نجحت فيه فعلاً عقب مساعدات قدمت لها من الدول الغربية، مما أدى إلى اختلال التوازن الاستراتيجي ليس في المنطقة العربية فحسب بل في كل منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، حيث أصبحت كل دول المنطقة ينتابها الشعور بانعدام الأمن في ظل نظام إقليمي غير متكافئ تمارس فيه الدولة الإسرائيلية سياسة الابتزاز والتهديد باستخدامه بشكل فعلي أو بالإيحاء بذلك، وعلى الرغم من الجهود التي قامت بها الأم م المتحدة من خلال ترسيخ مبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بشكل خاص؛ فإن إسرائيل لم ترضخ لهذا التوجه، عندما رفضت الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بخلاف الدول العربية التي انضمت جميعها إلى هذه المعاهدة، مما جعل المنطقة العربية هي الوحيدة التي تعاني من خلل خطير في التوازن الاستراتيجي، بخلاف المناطق الأخرى التي تميزت باختفاء الخطر النووي من خلال إخلائها من أسلحة الدمار الشامل، مثل منطقة جنوب إفريقيا، وأمريكا الجنوبية، أو من خلال إرساء التوازن النووي مثل ما حدث في منطقة شبه الجزيرة الهندية، وهذا ما جعل بعض دولها التي دخلت مع الدولة الإسرائيلية في عملية سلام تدخل بشروط أكثر تواضعاً، ففي ظل القدرة النووية الإسرائيلية انخفضت المطالب من تحرير الأراضي الفلسطينية التاريخية إلى استرداد الأراضي العربية المحتلة، مثل شبه جزيرة سيناء في مصر، والأراضي الأردنية المحاذية للضفة، لقد عملت إسرائيل على إحاطة شؤونها النووية بالغموض، وقاومت جميع المحاولات الرامية للتدخل في شؤونها النووية، وعملت بشكل مستمر على رفض الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتوقف عن إقامة التجارب النووية في صحراء النقب رغم التهديد الكبير الذي يمكن أن تحدثه هذه التجارب على سلامة وأمن شعوب المنطقة العربية وبيئتها، وتحولت بفعل ذلك إلى اللاعب الأبرز والمؤثر في مصير دول المنطقة بأكملها من خلال ترهيبها بهذه الأسلحة عن طريق التلويح باستخدامها، ومما لا شك فيه فإن مثل هذه السياسات الترهيبية تهدد أمن واستقرار المنطقة العربية، وتخل بتوازن القوى فيها بشكل قد يؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، لاسيما وأنها تمثل أكثر المناطق حساسية باعتبار أنها تحوي الكثير من العناصر المحفزة لاندلاع الصراع يأتي في مقدمتها وضع مدينة القدس من عملية السلام المتعثرة منذ عقود، ولعل من أبرز تداعيات اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة سعي الدول العربية والدول المجاورة لها إلى محاولة إيجاد نوع من الردع من خلال اقتناء وتطوير أسلحة دمار شامل تؤدي في نهاية الأمر إلى سباق تسلح نووي يؤدي إلى تهديد خطير للأمن والسلم العالميين.

1- إشكالية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

س1: ما هي أسس ودواعي امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية؟

س2: ما هي تداعيات القدرة النووية الإسرائيلية على الأمن القومي للدول العربية؟

س3: ما مدى تأثير القدرة النووية الإسرائيلية في عملية فرض شروطها في عملية السلام على الدول العربية؟

2- فرضية الدراسة:

تنطل ق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الاحتكار النووي الإسرائيلي في المنطقة العربية يخل بالتوازن الاستراتيجي فيها، ويضع الأمن القومي للدول العربية تحت طائلة الابتزاز، وذلك من خلال استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه كوسيلة ضغط على الأطراف العربية للقبول بالشروط الإسرائيلية في عملية السلام، كما أنه يؤجج الصراع ويشيع عدم الاستقرار في المنطقة من خلال سباق التسلح وما قد ينتج عنه من مخاطر أمنية واقتصادية وبيئية على المنطقة العربية والعالم أجمع.

3- مفاهيم الدراسة:

أ – الأمن الإسرائيلي: توجد عدة تعريفات لمفهوم الأمن الإسرائيلي غير أن أبرزها التعريف الذي قدمه اللواء "يسرائيل تال" حيث قال بأنه " هو ضمان أمن الأمة والحفاظ على مصالحها الحيوية"(تال، 1980، ص62).

ب – الأمن القومي: يعني تلك الحالة التي تكون الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية ويشعر فيها أبناؤها بالثقة والطمأنينة الناجمة عن الإحساس بفعل الغياب الحقيقي لأي خطر أو أنه ناجم عن توفر القدرة على درئه في اللحظة التي يظهر فيها (زهرة، 1426م. ر، ص – ص 32 – 50).

ج – التدخل: هو عبارة عن تدخل قسري في شؤون دولة ما من جانب دولة أخرى أو مجموعة دول أخرى، بقصد التأثير في السياسات الداخلية للدولة المعنية وبالرغم من أن القانون الدولي يؤكد على مبادئ السيادة والاستقلال، إلا أنه يجيز التدخل في بعض المجالات مثل : في حالة منح دولة حق التدخل في دولة أخرى بموجب اتفاقية، وفي حالة خرق دولة ما لاتفاقية متعددة الأطراف، وفي حالة قيام دولة بحماية مواطنيها في دولة أخرى، وفي حالة الدفاع عن النفس أو خرق دولة ما للقانون الدولي(خشيم، 1425م . ر، ص241).

د– العدوان: هو هجوم يتنافى مع قواعد القانون الدولي، تقوم به دولة أو مجموعة دول ضد دولة أخرى بحجة الدفاع الشرعي عن النفس، أو لتصحيح أوضاع قائمة، أو لحماية رعاياها ومصالحها المهددة من قبل دولة أخرى (خشيم، 1425، ص 263).

هـ – المنطقة الخالية من الأسلحة النووية: هي منطقة يحظر فيها تطوير، وصناعة، وتخزين، وحيازة، وامتلاك، والسيطرة على أو التحكم في أو المساعدة البحثية في تطوير، أو صناعة، أو تخزين، أو حيازة، أو امتلاك أي جهاز متفجر نووي داخل نطاق منطقة التطبيق من جانب أي طرف متعاقد، ويسمح بالتطبيقات السلمية واستخدام الطاقة النووية في ظل ضمانات مناسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية (عبدالسلام، يناير2005، ص 256).

و – الاستراتيجية : هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية استراتيجيوس بمعنى القائد، ولهذا يرى البعض أنها علم القيادة، والاستراتيجية في الأعمال الحربية هي الخطة العامة الموضوعة لإحراز هدف ما، وتعرف الاستراتيجية بشكل عام بأنها : مشروع، منهجي، منظم، متناسق، يأخذ في الحسبان كل موارد الدولة، وقدراتها، وقيودها، وتقاليدها، وثقافتها، وقيمها، من أجل تحقيق غاياتها العظيمة، التي تتضمن أمنها الخاص، ولا تقتصر الاستراتيجية على القدرة القتالية فحسب، بل تتعدى إلى قوة الضغط المالي" الاقتصاد" والضغط الدبلوماسي " السياسة" والضغط التجاري، لإضعاف إرادة العدو، أو البحث عن طرق لتجنب النزاع والمواجهة معه (غالي ، عيسى، 1988، ص – ص 405–406).

ز – الردع: يقصد به هو منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها، أو بصورةٍ أعم، منعها عن العمل أو الرد إزاء موقف معين، باتخاذ مجموعة من التدابير، والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً، ولهذا يحدث الردع بطريقة سيكولوجية (بوفر، 1970، ص 31)، ويطلق اسم القوة الرادعة على المجموع الكلي للسياسة، والقدرات، والوسائل التي تؤثر في ردع الخصم وتهدده بأضرار لا يستطيع احتمالها، أو تؤذي إلى إقناعه بأنه يتصرف بطريقة لم يكن يرغب أن يتصرف حسبها (كاخيا، 2004، ص79).

4- أهداف الدراسة:

أ – محاولة كشف القدرة النووية الإسرائيلية ومدى تأثيرها على الأمن القومي للدول العربية.

ب – التعرف على التداعيات الأمنية والسياسية والبيئية على دول المنطقة العربية.

ج – التعرف على أسباب ودواعي امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.

د– محاولة كشف مدى تأثير امتلاك الدولة الإسرائيلية للأسلحة النووية على زيادة انتشار الأسلحة في المنطقة العربية.

هـ – محاولة كشف المخططات الإسرائيلية الرامية إلى فرض شروطها المجحفة على عملية السلام من خلال التلويح باستخدام الأسلحة النووية.

5- أهمية الدراسة:

أ – إن التعرض لموضوع القدرة النووية لإسرائيل يشكل ضرورة لا غنى عنها بالنسبة إلى أمن دول المنطقة العربية، وما يرتبط به من مخططات استراتيجية تتعلق بفرض شروطها في عملية السلام في المنطقة.

ب – تعتبر المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة التي تعاني من عدم التوازن الاستراتيجي النووي، الأمر الذي سينعكس سلبياً على السلم والأمن الدوليين ليس في المنطقة العربية فحسب بل على العالم بأكمله.

ج– تعالج هذه الدراسة قضية سباق التسلح وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وهي قضية لها انعكاسات خطيرة على الأمن والسلم العالميين.

6- منهج الدراسة:

تعتمد الدراســـة على المنهج التحليلي الذي من خلاله ســـيتم تحليل مدى أهمية القدرة النووية في اســـتراتيجية الأمن الإسرائيلي، وانعكاس ذلك على الأمن القومي للدول العربية، وعلى سير أي عملية تسوية معها، وتحليل سياسات الهيمنة الإسرائيلية التي انتهجت ها في تعاملها مع الدول العربية معتمدة على الخلل الكبير في التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

المبحث الأول: القدرة النووية في استراتيجية الأمن الإسرائيلي.

1- دواعي ومبررات امتلاك السلاح النووي في الاستراتيجية الاسرائيلية

تغيرت المبررات الإسرائيلية لضرورة امتلاكها السلاح النووي بتغير الظروف الإقليمية التي تحيط بها، فمنذ أن تأسست الدولة الإسرائيلية في أواخر عقد الأربعينات من القرن الماضي، تبدلت الاستراتيجية النووية الإسرائيلية بحسب البيئة الدولية المحيطة بالطريقة التي يمكن أن تجلب أكبر قدر من الأمن، والمصلحة للدولة، وظل الثابت الوحيد في استراتيجياتها في كل تلك الظروف المتغيرة، هو ضرورة امتلاك السلاح النووي، وامتلاك القدرة على استخدامه إذا تطلب الأمر، فبعد سنة واحدة من إعلان تأسيس الدولة الإسرائيلية في 1948 على أراضي فلسطين نشرت تقارير علمية تؤكد أن الاهتمام بصناعة السلاح النووي قد بدأ قبل انتهاء الحرب العربية الاسرائيلية الأولى سنة 1948، عن طريق جهود مجموعة من العلماء الإسرائيليين الذين يمثلون الجيل الأول من علماء الذرة من أمثال "حاييم وايزمان" و"تيلر"، وأوبنهايمر" في مواجهة ما أطلق عليه آنذاك بمتطلبات الأمن الإسرائيلي(العلاف، تموز 2004)، ومع تطور الأحداث التي توالت مع بدايات بناء الدولة الإسرائيلية، وتصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية ضدها، زادت الرغبة في امتلاك القدرة النووية بما أطلق عليه المفكر الإسرائيلي " موشيه سكرمان" (عبادة الرعب) التي أصبحت القيادات الإسرائيلية أكثر اقتناعا بها عند وضعهم للاستراتيجية الأمنية للدولة الإسرائيلية (العناني وآخرون،2001، ص 164)، لقد صقل التاريخ اليهودي الممتليء بالحروب، والفتن، والتهجير الفكر الجمعي الإسرائيلي بضرورة العمل على توفير عناصر القوة، و لهذا فقد ترسخت لدى القادة السياسيين الإسرائيليين منذ أن سيطروا على الأراضي الفلسطينية وأعلنوا دولتهم، أن الاستراتيجية الأمنية للدولة الإسرائيلية لن تتحقق ما لم تبنى على أساس نظرية الصراع مع الأغيار الذين لا يرغبون في وجودنا(العناني وآخرون، 2001، ص 164)، فالهدف الأساسي للدولة الإسرائيلية بحسب رؤية القادة المؤسسين، هو تحقيق أمنها القومي الذي لا يعني إلا شيئاً واحداً و هو البقاء، هذه الرؤية ارتبطت بالخوف من المستقبل لاسيما وأن إسرائيل تعيش في جزيرة صغيرة محاطة بالأعداء وأن بقاءها مرهون بامتلاكها أكثر الأسلحة رعباً والتي من أبرزها السلاح النووي(**David Rodman.2001**)، وعليه يجب امتلاك قوة ردع ترعب الدول العربية وتمنعها من شن حرب ضدها لتحرير الأراضي الفلسطينية، وذلك لتقويض القيود الجيبولتيكية التي تعاني منها إسرائيل حيث أنها دولة صغيرة المساحة، والسكان، وتفتقد للعمق الاستراتيجي في حالة أي هزيمة قد تحدث لها على إحدى الجبهات في الشمال، أو الجنوب، أو الشرق، لأنها لا تملك خيارات أخرى كالمناورة، والتراجع، والانسحاب، والمقاومة غير السلاح الذري، وفي ظل عدم ضمانة بقاء الحليف القوي كبريطانيا، ثم الولايات المتحدة بشكل دائم، فإن ذلك سينعكس بالضرورة على ضمانة البقاء للدولة الإسرائيلية إذا لم تقم بتصنيع السلاح الذري (رجب وآخرون، يوليو 2017)، وعليه فإن القادة الإسرائيليون صرحوا منذ البداية بضرورة بناء القدرات الذاتية الإسرائيلية وذلك من خلال التسلح بالعلم والتكنولوجيا، وفي هذا الـ صدد يقول " بن غوريون" إن العلم في أيامنا مفتاح القوة العسكرية،

وشبابنا الموهوبون الذين يدرسون القانون بدل العلم والتكنولوجيا يضيعون رأسمالاً بشرياً (جابر، 1971، ص 130) وكما كان بن غوريون حريصاً على ضرورة الربط بين الأمن القومي الإسرائيلي، والسلاح الذري سار من بعده القادة الإسرائيليون من أمثال "موشي ديان"، و"شمعون بيريز"، و "مورخوي جور"، حيث قاموا بنقل الفكرة إلى مجال التنفيذ عبر ما يزيد عن الخمسة عقود، لتدخل الدولة الإسرائيلية النادي النووي في العالم، منطلقين من عقيدة أمنية مفادها حيث يوجد السلاح النووي، يتحقق التفوق الحاسم على الخصم، خاصة في ظروف مثل ظروف إسرائيل التي تعيش وسط محيط معاد إحاطة السوار بالمعصم (عطية، 1996، ص 14)، لهذا فقد كان مبرر صناعة السلاح النووي في الاستراتيجية الأمنية للدولة الإسرائيلية هو تحقيق مفهوم جوهري في الفكر الجمعي الإسرائيلي يتمثل في البقاء، هذا المفهوم الذي تضخم في أذهان الانسان الإسرائيلي بسبب فكرة الإبادة التي ضخمها الإعلام الإسرائيلي، وصدرها إلى دول العالم لجلب التعاطف معها، حيث قامت بربط الشعارات التي كان العرب ينادون بها كردة فعل عقب المجازر التي تعرضوا لها مثل دير ياسين، وغيرها التي تنادي بضرورة رمي إسرائيل في البحر بالأعمال النازية التي قامت بها ألمانيا النازية فترة الحرب العالمية الثانية ضد اليهود؛ لتحصل على الضوء الأخضر من الدول الكبرى لمساعدتها في تصنيع السلاح الذري، لمنع العرب من رميهم في البحر، إن الردود العربية الغاضبة التي جاءت عقب قيام الدولة الإسرائيلية والمجازر التي قامت بها في حق الشعب الفلسطيني، بررت للإسرائيليين القيام بإعداد برنامج للسلاح النووي يستطيع من خلاله منع أي محاولة لتحرير الأراضي الفلسطينية (عطية، 1996، ص 14)، وفي هذا الصدد يقول الخبير في الشؤون الاستراتيجية شاي فيلدمان " إن امتلاك إسرائيل لسلاح نووي سيمنع الخصوم من شن حرب ضدها؛ لأن مثل هذا السلاح سيساعد على إنزال العقاب الصارم بهؤلاء الخصوم أي أن السلاح النووي هو وسيلة لتقليص احتمالات اندلاع حروب في المنطقة، كما أنه لا يمكن تحقيق مثل هذا الردع بالوسائل أو الأسلحة التقليدية" (أبوغدير وآخرون، 2001، ص 169)، وكما أشرنا أن مبررات امتلاك السلاح النووي لدى الإسرائيليين غير ثابتة ولهذا ستجد أن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يتغير بتغير الظروف الإقليمية ففي البداية كان المبرر هو البقاء، وعندما نجحت في تأسيس الدولة تحول المفهوم إلى الردع، ويقصد به ردع القوة العسكرية العربية التقليدية المتزايدة، نظراً للهوة الكبيرة بين القدرة العسكرية الإسرائيلية التقليدية وما يرتبط بها من عناصر كعدد السكان، والعمق الاستراتيجي، والموقع الجغرافي، والامكانيات المادية التي ستكون في صالح العرب، وعليه تحول مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي إلى فكرة الردع بواسطة السلاح النووي لتحقيق ثلاثة أهداف هي : الأول تقليل التكلفة المادية والمجهود البشري، وفي هذا الصدد يقول موشي ديان " وصلت إسرائيل إلى نهاية حدود قدرتها على تطوير الأسلحة التقليدية وشرائها، وبذلك فإن السلاح النووي يحل مشكلة الردع بتكاليف أقل وبصورة ثابتة"(كلوب، 1991)، أما الهدف الثاني فيتمثل في تعو يض اختلال التوازن بين إسرائيل ومجموعة الدول العربية في مجال القوة العسكرية التقليدية، فقد حرصت إسرائيل على جعل الخيار النووي بمثابة الضمانة الرئيسية لقدرة الردع ضد الأسلحة التقليدية العربية (ياسين، 2019، ص 52)، والثالث استخدامه كوسيلة ابتزاز نووي مثل ما حصل في بداية عقد التسعينات إبان حرب الخليج الثانية عندما أشارت لحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية أنها بصدد استخدامها للسلاح النووي ضد العراق رداً على الصواريخ العراقية التي استهدفت إسرائيل، وهذا ما جعل امريكا تقوم بتزويدها بشحنات كبيرة من الأسلحة المتطورة، لعل أبرزها صواريخ " الباتريوت" المضادة للصواريخ (كعوش، 1987، ص 50)، وتأتي العناصر السيكولوجية، وترسيخ الهوية الثقافية، والدينية اليهودية التي بنيت أساساً على مبدأ القوة كأحد المبررات التي رسم من خلالها القادة الإسرائيليون الاستراتيجية الأمنية للدولة، والتي لن تتحقق

مالم يتم العمل على صناعة السلاح النووي، فالعامل النفسي وفقاً للقادة الإسرائيليين يشكل دعامة كبيرة أمام الضغوط التي يمكن أن تواجههم من الدول العربية المعادية (**David Rodman.2001**)، وبحسب الباحث الإسرائيلي " معوز " فإن من ضمن مبررات امتلاك السلاح النووي ما أطلق عليه : الرغبة في التصرف مثل الكبار!، حيث يقول فبعد أن تلاشى التهديد العربي للوجود الإسرائيلي عقب هزيمة 1967، التي جعلت من الدول العربية تخفض من تمنياتها أو رغبتها التي كانت تهدف إلى إلغاء إسرائيل من الوجود، إلى استرداد الأرضي التي فقدتها، ظل امتلاك السلاح النووي أمراً مهماً للدولة الإسرائيلية لأنه يجعلها تتصرف كالكبار أي الدول العظمى، وفي إقامة الدليل على للآخرين، وللذات على أن هوة تكنولوجية واسعة تفصل إسرائيل عن جيرانها (منصور، 2007، ص 17)، أما الباحث المتخصص في الدراسات العسكرية غير التقليدية "شاي فلتمان" فيقول في كتابه الخيار النووي الإسرائيلي : ما معناه أن من بين دوافع إسرائيل لامتلاك السلاح النووي أنه يوفر إمكانية البدء بحوار استراتيجي بين أطراف النزاع، حوار يؤدي إلى تفاهم ويجعل العدو يدرك أنه لا خيار له إلا الجلوس للحوار، وأن الامتناع عن ذلك يؤدي إلى إمكانية تلقيه ضربة نووية (فيلمان، 1984، ص – ص 75 – 109)، لقد كان ديفيد بن غوريون يؤمن منذ البداية الأولى لقيام الكيان الصهيوني، بأن اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب هي القوة، وأن إسرائيل دولة صغيرة ومعزولة، ولو لم تزد من قوتها الفعلية بمعدلات كبيرة، فإنها لن تنجو من المتاعب، وأن العرب لن يقبلوا بالسلام إلا بعد هزيمتهم، واقتناعهم بأن كل محاولاتهم ستؤول للفشل، ولن يستمر السلام مالم يكن بشروط إسرائيل، وهذا لن يحدث مالم تكن إسرائيل، هي الأقوى، ولن تكون الأقوى مالم تحصل على السلاح النووي مع منع أي محاولة عربية للحصول عليه (كامل، 2008، ص 292)، ولعل أبرز الدواعي والتبريرات التي يعتنقها القادة السياسيون، والمفكرون في إسرائيل تقوم على استراتيجية أمنية من خلال امتلاك السلاح النووي، ليس لضمان بقاء إسرائيل أو لدواعي الردع فحسب، بل لفرض الإرادة السياسية على الآخرين، وذلك من خلال فرض الاعتراف بها، وإقامة علاقات سياسية، و دبلوماسية، واقتصادية معها، وفي هذا السياق يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق " شمعون بيريز" أن وجود نظام متفوق من الأسلحة يعني إمكانية إخضاع الآخرين، وفرض وجود إسرائيل، ومطالبها السياسية في المنطقة، وتوقيع اتفاقيات سلام (الحميدي، 1990، 53 : **StepenGreen.1984.p150**، ومن أبرز الذين أيدوا الخيار النووي الإسرائيلي " شلومو أهرونستون" من قسم علوم الدولة في الجامعة العبرية، الذي ساق تبريراته لضرورة امتلاك إسرائيل لسلاح نووي نتيجة لحاجتهم المستمرة إلى عمق استراتيجي، وإلى أوراق مساومة إقليمية من أجل تحقيق السلام في المنطقة (أبوغدير، 2001، 168)، ونسبة لذلك يمكن القول بأن دواعي ومبررات القادة السياسيين والمفكرين الإسرائيليين قد تنوعت، واختلفت باختلاف الظروف الإقليمية بداية من التأسيس في أواخر الأربعينات من القرن الماضي، إلى ظروف الحروب العربية الإسرائيلية في ستينات، وسبعينات القرن الماضي ومن بعدها اتفاقية كامب ديفيد، ثم فترة التسعينات التي بدأت فيها عملية السلام من خلال محادثات مدريد، ومن بعدها اتفاقية أسلو، ثم اتفاقية وادي عربة، والمفاوضات التالية التي جرت مع سوريا، وعقب إعلان الدول العربية السلام كهدف استراتيجي لها في تعاملها مع إسرائيل تحديداً في قمة لبنان سنة 2002 بداية بدواعي البقاء والوجود، ثم الردع ثم لدواعي سيكولوجية نفسية، ثم لدواعي التصرف كالكبار، وإثبات أنها دولة متقدمة في وسط بيئة محيطة متخلفة، وأخيراً وبعد أن تراجعت طموحات ورغبات الدول العربية في طرد الإسرائيليين من أراضي فلسطين التاريخية، إلى الاكتفاء بتحرير أراضيها المحتلة عام 1967، وإعلان بأن خيارها الاستراتيجي هو السلام، صارت مبررات امتلاك السلاح النووي في الاستراتيجية الإسرائيلية، هي فرض شروط السلام وإرغام العرب على التنازل

فيما يتعلق بالتسليم، والاعتراف دون قيد، أو شرط، و مع تطبيع كامل للعلاقات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، وقد ترسخت هذه الدواعي والمبررات لدى القادة الإسرائيليين انطلاقاً من قناعة لديهم، بأن ما حدث من تغير لدا العرب تجاه إسرائيل سواء في تخفيض مطالبهم من طرد الإسرائيليين، إلى الاكتفاء بتحرير الأراضي التي احتلت عام 1967، وخروج مصر أكبر القوى العربية المعادية لإسرائيل من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، عقب اتفاقية كامب ديفيد، وكذلك الأردن؛ قد جاء بفضل ضغط الملف النووي الإسرائيلي(رجب وآخرون، 2017)، وخلاصة القول : إن الاستراتيجية الأمنية للدولة الإسرائيلية نتجت عن عدة مبررات صاغها القادة ،والمفكرون الإسرائيليون، ظلت منذ بداية تأسيسها تعول على ضرورة امتلاك سلاح فتاك يخيف العرب، و يجعلهم يقبلون بالاحتلال رغماً عنهم، وهذا ما نجحت فيه منذ العقد الأول من قيام الدولة الإسرائيلية، عندما بدأت بالعمل على صناعة السلاح النووي، من خلال انتهاج استراتيجية الغموض، والسرية من أجل جلب قدر أكبر من المصالح القومية للدولة وهذا ما سنقوم بتوضيحه من خلال الفقرة التالية.

2- التطور التاريخي للبرنامج النووي الإسرائيلي واستراتيجية الغموض والسرية.

منذ أن بدأت الأفكار التي انتجتها الشخصيات الصهيونية في الشتات، المتمثلة في إنشاء وطن لليهود على الأراضي الفلسطينية، وتحقيق حلم العودة إلى أرض الميعاد – حسب زعمهم – إلى حيز العمل والتنفيذ، بداية من المؤتمر الصهيوني العالمي الحادي عشر عام 1913، كان التركيز على الجانب العلمي والتكنولوجي بارزاً بشكل واضح، وذلك من أجل بناء دولة نموذجية تستطيع أن تحقق التفوق الصناعي، والعلمي من جهة، والتفوق العسكري من جهة أخرى، وذلك لغرض فرض وجودها وإمكانية استمرار بقائها في وسط محيط معاد لها، ويضمر لها كل ما يؤدي إلى فنائها، وتنفيذاً بما جاء لقرارات المؤتمر الصهيوني عام 1913، تم تأسيس كلية التكنولوجيا العبرية عام 1924 خلال فترة رئاسة " إيلنج تسلو موكابليني " (1950–1931) إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، ثم زادت المؤسسات العلمية إلى أن وصلت إلى خمس جامعات رئيسية، ومعهدين كبيرين للتكنولوجيا والبحوث، واستمر الاهتمام بإنشاء مثل هذه المؤسسات العلمية التي من أبرزها معهد وايزمان، الذي أنشأ في مدينة حيفا عام 1941، وتعتبر هذه المؤسسات التي تم إنشاؤها قبل إعلان قيام الدولة بمثابة التمهيد للشروع في تأسيس المفاعلات النووية التي نجحت في إقامتها فيما بعد، وذلك من خلال الاعتماد على المساعدات الأجنبية، لاسيما الدول الغربية كفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية (براي، 1989، ص 180) ، أما الخطوة الأولى التي قامت بها إسرائيل في سبيل الحصول على السلاح النووي؛ جاءت في نفس العام الذي أعلنت فيه قيام دولتها عام 1948، عندما تم إنشاء مؤسسة الطاقة النووية تحت إشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية (كعوش، 1987، ص 23)، وفي نفس السياق قامت وزارة الدفاع الإسرائيلية بإرسال مجموعة من الطلبة اليهود، للتخصص في العلوم النووية في أوروبا وأمريكا، وقد عاد هؤلاء الطلبة عام 1954 ليأسسوا ما يعرف بدائرة الفيزياء النووية في معهد وايزمان، الذي كانت فيه دائرة للنظائر المشعة التي سبق وأن تم تأسيسها عام 1949 (كعوش، 1987، ص 23)، تلتها خطوة أخرى هي إنشاء لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية عام 1952، تولى رئاستها العالم الإسرائيلي " إرنست دافيد برجمان " الذي كان يرأس في الوقت نفسه " مؤسسة إيميت"، وهي إدارة البحث العلمي، والإنشاء بوزارة الدفاع الإسرائيلية، وأصبحت تسمى فيما بعد " ماخون 4" لتتحول هذه الأخيرة إلى مركز أبحاث للجنة، وفي عام 1953 نجحت هذه اللجنة في استخراج اليورانيوم من صحراء النقب الفلسطينية، وبمساعدة تحصلت عليها من دولة النرويج، تمكنت من الحصول على كميات جيدة من الماء الثقيل (حجاج، 2008، ص 154)، غير أن المساعدة الأكثر أهمية

تحصلت عليها إسرائيل من فرنسا وذلك من خلال تقديم كل ما يتعلق بعملية تصميم وإنشاء المفاعلات النووية وإرسال علماء فرنسيين لتقديم خبراتهم للكوادر الإسرائيلية، وقد بلغ مستوى التعاون بين فرنسا، وإسرائيل الذروة سنة 1957 عندما قامت فرنسا بتزويد إسرائيل بمفاعل للأبحاث النووية، تم إقامته في موقع " ديمونا " بصحراء النقب، وبالتوازي مع اتفاقيات التعاون مع فرنسا، تحركت إسرائيل للاستفادة من إعلان الرئيس إيزنهاور عن برنامج (الذرة من أجل السلام) عام 1953، حيث قامت بعقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1955، تم بموجبه حصول إسرائيل على مفاعل نووي تمت إقامته في (نحال سوريك) جنوبي تل أبيب قرب "معهد وايزمان"، وعلى الرغم من الشروط الأمريكية التي اشترطتها على إسرائيل لاستخدام هذا المفاعل في الأغراض السلمية؛ لكن هذا المفاعل يعتبر عاملاً مساندا لمفاعل ديمونا الذي تحصلت عليه من فرنسا، وبالتالي يمكن أن يشكل كل من المفاعلين مصدراً متكاملاً للمقدرة الإسرائيلية في سعيها للحصول على السلاح النووي (كعوش، 1987، ص – ص 23 – 25)، ولم تتوقف الجهود الإسرائيلية عند هذا الحد، حيث استمرت الدراسات النووية في عقد الستينات، توجت بإنشاء محطات نووية جديدة، منها ما هو لتحلية مياه البحر، ومنها ما هو مخصص لتوليد الطاقة، وفي عقد السبعينات وفي إطار تشجيع الدفع بعملية السلام بين مصر، وإسرائيل عقب حرب 1973، وتحفيزهما على توقيع معاهدة يتم بموجبها الاعتراف بإسرائيل، وخروج مصر، من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي مقابل إرجاع الأراضي المصرية التي تم احتلالها عام 1967، المتمثلة في شبه جزيرة سيناء، استفادت إسرائيل من المقترح الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق " نيكسون " عام 1974 لتزويد مصر، وإسرائيل بمحطات نووية لاستخدامها للأغراض السلمية، وبموجب هذا المقترح اشترت إسرائيل مفاعلين لتوليد الطاقة، حيث تم بناء المحطة الأولى عام 1980، في "نيتزانيم " في الجنوب، لتبدأ العمل فيها عام 1985، تتبعها محطة ثانية عام 1986 (الأشقر، 1979، ص 225)، والجذير بالذكر أن اتخاذ القرار السياسي بتحويل المفاعلات الذرية التي تمتلكها إسرائيل لا سيما مفاعل ديمونا، إلى الإنتاج العسكري من خلال صناعة القنبلة النووية قد جاء عقب حرب 1967، عندما أوقفت فرنسا العلاقات العسكرية مع إسرائيل بحجة أنها هي من بدأ بالحرب و الاعتداء، وفي ظل حصول جمهورية مصر العربية على شحنات كبيرة من الأسلحة التقليدية عن طريق الاتحاد السوفيتي، ودول أوروبا الشرق، حيث اصدر رئيس الوزراء السابق للكيان الإسرائيلي " موشي ديان" قراراً يقضي بالتحول إلى صناعة السلاح النووي بشكل فعلي، والإسراع في ذلك من أجل تعويض أي اختلال قد يحدث في التوازن العسكري بين إسرائيل، والدول العربية، بسبب تدفق السلاح السوفيتي لها (عطية، 1996، ص – ص 25 – 43)، وعلى الرغم من أن عدم إجراء تفجير نووي في عملية اختبار لا يشكل عائقاً أمام تطوير البرنامج النووي الإسرائيلي بحسب الخبراء فإن إسرائيل ومن خلال التعاون العسكري غير التقليدي مع دولتي جنوب أفريقيا، و تايوان، قامت عام 1979 بإجراء تفجير نووي اختباري على ساحل جنوب أفريقيا، رصدته وكالة الاستخبارات الأمريكية في تقريرها الذي قدمته إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي بتاريخ 20/ يونيو/ 1980 (كعوش، 1987، ص 39)، وبحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد قامت إسرائيل بإجراء تجربة نووية في خليج إيلات نتج عنه زلزال أرضي (أبو الغد وآخرون،2000، ص 520) ،وفي ظل امتلاك إسرائيل لمقومات البنية الأساسية لصناعة السلاح النووي، و امتناعها عن المصادقة على معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (**NPT**) التي وقعت عليها 189 دولة بما في ذلك الدول العربية، ودخلت إلى حيز التنفيذ عام 1968، فإن امتلاكها للسلاح النووي حقيقة لا تقبل الشك، وقد بدأت تتواتر المعلومات بخصوص امتلاك إسرائيل لقنابل ذرية تتراوح مابين 10 إلى 20 قنبلة منذ عام 1976،

وبحسب الكثير من المصادر أخذ هذا العدد يرتفع وصولاً إلى مائتي قنبلة نووية، يصل قوة بعضها إلى أكثر من 1000 كيلو طن، وتأتي اعترافات أحد الباحثين الإسرائيليين في مفاعل ديمونا الإسرائيلي يدعى " مردخاي فعنونو" أبرز المصادر التي أكدت على امتلاك إسرائيل للقنابل النووية (أبو الغد وآخرون، 2000، 520)، وفي عام 1968 أصدرت الخارجية الأمريكية تقريراً سرياً يقول أن إسرائيل قد بدأت بنجاح في إنتاج الأسلحة النووية، هذا التقرير كان على أساس حديث " كارل دوكيت" رئيس المكتب العلمي، والتكنولوجي في المخابرات الأمريكية، مع " إدوارد تيللر" العالم الأمريكي الملقب بأبي القنبلة الأمريكية، الذي توصل إلى معلوماته بهذا الخصوص من الدوائر العلمية والعسكرية الإسرائيلية (حجاج، 2008، ص 156)، وهذا ما أكده تقرير المخابرات الأمريكية في 26 يناير 1978، وكذلك تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية في كانيبرا بأستراليا تحت عنوان " الحالة الاستراتيجية للسنة 1980" (العلاف، 2017)، وبحسب معلومات الاستخبارات البريطانية فيقدر عدد المصانع التي تنتج الأسلحة النووية للدولة الإسرائيلية أنها تفوق العشرة، وهي تنتج كل أنواع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الكيماوية والبيولوجية والجرثومية، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تضع إسرائيل في المرتبة الخامسة في نادي الدول النووية (منصور، 2007، ص 70)، أما معهد ستكهولوم للسلام فيقدر ما تملكه إسرائيل من قنابل نووية في وضع الاطلاق حوالي الخمسين قنبلة، فيما قدرت جهات أخرى من 200 إلى 300 قنبلة، وهناك من رفع العدد إلى 500 قنبلة نووية (عابدين،2024)، وتطبيقاً للاستراتيجية الأمنية التي اعتمدتها إسرائيل منذ نشأتها، والتي تقوم على نقطتين هما : امتلاك السلاح النووي، وانتهاج مبدأ السرية والغموض، حيث قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وإلى حد اليوم بإحاطة برنامجها النووي بسرية محكمة، وذلك من أجل أن تنسجم هذه السرية مع الأهداف المتغيرة، والتي تحدد بحسب الظروف الإقليمية والدولية، وبحسب ظروف الصراع مع الدول العربية، فما أن يتم تحقيق هدف حتى يتم الانتقال إلى هدف آخر دون الحاجة إلى الاعلان عن ذلك، تجنباً لأي معارضة داخلية أو دولية، وفي هذا الصدد يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، ومهندس عملية بناء مفاعل "ديمونا " " أن سياسة الغموض تجاه كل ما يتعلق بالمشروع النووي كانت في صميم المشروع نفسه، وأضاف أن " بن غوريون" (رئيس وزراء سابق لإسرائيل، ومهندس فكرة صناعة السلاح النووي الإسرائيلي) لم يشأ أن يطرح أو يشرح رؤيته النووية؛ لأن ذلك يعني ذكر أهداف محددة في وقت مبكر جداً، وبسرعة تفوق ما ينبغي" (محارب، 2013)، وتحقق سياسة الغموض لدولة إسرائيل عنصر الانسجام والاتفاق مع حليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لكي لا تضعها في موقف محرج أمام العرب، والعالم خاصة أنها ومنذ أن نجحت في الضغط على جمهورية مصر العربية خلال مفاوضات السلام عقب حرب أكتوبر 1973، التي توجت باتفاقية كامب ديفيد، قدمت نفسها كوسيط بين السلطة الفلسطينية والحكومات الإسرائيلية في مختلف المفاوضات التي حدثت في عقد التسعينات وما بعدها، فبعد أن قامت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق " كيندي" بالضغط على إسرائيل من أجل وقف النشاط النووي الإسرائيلي؛ تحسنت الظروف عقب تولي الرئيس جونسون خلفاً له عقب اغتياله في ظروف غامضة من خلال التساهل غير المحدود في الاستمرار بمشروعها النووي، ولكي لا تخسر إسرائيل حليفها الأمريكي، وعلى إثر مفاوضات جرت عام 1969 بين رئيسة الوزراء الإسرائيلية " غولدا مائير" و الرئيس الأمريكي السابق " نيكسون " تم بموجبه الاتفاق على بقاء المشروع على محمل السرية، مقابل التساهل وعدم الرقابة الصارمة، وفي هذا الصدد يقول " الرئيس نيكسون" إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يزيد من الاخطار في الشرق الأوسط، بيد أنه خطورة علنية امتلاك إسرائيل يزيد في الأخطار" وقد تم تجديد هذا الاتفاق مع كل

رئيس منتخب في الولايات المتحدة الأمريكية (محارب، 2013)، ويبدو أن إسرائيل مرتاحة لسياسة الغموض هذه؛ لأنها ساعدتها على الاستمرار في تطوير برنامجها النووي، بعيداً عن أي رقابة دولية، وحققت لها أكبر قدر من الردع لأعدائها العرب، فهذا " جدعون عزرا" عضو لجنة الشئون الخارجية، والعسكرية في الكنيست الإسرائيلي يقول بخصوص سرية المشروع النووي وعلاقته بالردع " : كلما ازددت غموضاً، كانت قدرتك على الردع أفضل" (العلاف، 2017)، ولهذا فقد دأب المسؤولون الإسرائيليون في تصريحاتهم بخصوص السلاح النووي على عدم الإيضاح والإبهام على شاكلة التصريح الذي أدلى به "إسحاق رابين" عام 1968 عندما كان سفيراً لإسرائيل في أمريكا، تعقيباً على صفقة طائرات الفانتوم عندما اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل، فتح برنامجها النووي للمراقبة مقابل إتمام الصفقة حيث قال : " إن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي إلى الشرق الأوسط، وأضاف أن المشروع النووي الإسرائيلي تجاوز وفق المعلومات الموجودة لدى الإدارة الأمريكية التزام إسرائيل بعدم إدخال السلاح النووي إلى الشرق الأوسط، لذلك على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقرر ما إذا كانت تريد إلغاء صفقة الفانتوم، أو المضي بها وفق شروط معينة"**(Avner) Cohen.2010.pp13-19**)، وبحسب الرؤية الإسرائيلية فإن سياسة الغموض تمدها بشرعية القيام بأي عمل عسكري ضد أي دولة في المنطقة تفكر في إقامة برنامج نووي لها؛ لأن علنية البرنامج تسحب البساط منها أمام العالم عند القيام بأي اعتداء، بالإضافة إلى ذلك فهي تضعف دوافع الدول العربية في التوجه نحو الحصول على السلاح النووي؛ لأنها تجعلها في حالة من الشك وعدم القين، ولهذا فإن استراتيجية الغموض والسرية مثلت اعتناقاً وعقيدة للشعب اليهودي أكثر منها سياسة، سواء عند صناع القرار، أو في قيم وثقافة المجتمع اليهودي، وصارت محصنة بقوانين تجرم وتعاقب كل من يخالف هذه العقيدة الأمنية، لذلك صارت القنبلة النووية الحقيقة الغائبة علناً، ولكنها ليست بالغائبة فعلاً، وأصبح السلاح النووي سلاحاً مشهراً ضد أعدائها، وأصبحت القوة الإسرائيلية النووية قوة معترف بها في الكثير من المراكز الاستراتيجية وتعتبرها القوة السادسة في النادي النووي، وتمتلك ما يفوق المائة قنبلة نووية مع كل الوسائل كالطائرات والغواصات والمدفعية القادرة على حملها والقصف من خلالها (**The Military Balance،1997/98**).

المبحث الثاني : تداعيات القدرة النووية الإسرائيلية على مسار عملية السلام في المنطقة العربية.

1- التداعيات السياسية والأمنية للقدرة النووية الإسرائيلية على مسار عملية السلام.

لم يكن مسار السلام بين الدول العربية وإسرائيل منذ بداياته الأولى، عقب حرب أكتوبر عام 1973 مع جمهورية مصر العربية، وحتى تلك المفاوضات التي دارت في بداية عقد التسعينات عقب هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، وما تبعتها من تسويات مثل اتفاقية وادي عربة مع الأردن عام 1994، ثم المفاوضات التي جرت مع سوريا، ولبنان وغيرها من المفاوضات التي جرت تباعاً مع السلطة الفلسطينية مساراً مستقيماً دون أي اعوجاج، أو عرقلة، أو بطء، أو عقبات، لأنه في الأساس جمع أطرافاً غير متوازنة القوى، ولأن الذي دعا لها وتوسط من أجل حدوثها وضغط من أجل نجاحها، طرف غير محايد، بل يعتبر طرفاً منحازاً لأحد الأطراف المتصارعة لدرجة التحالف، لهذا ليس من المستغرب أن تتعرقل عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل إلى حد اليوم، ويمكن أن تتوقف بشكل كامل بسبب الكثير من العقبات التي تعتريها، فناهيك عن الخلافات التي ارتبطت بإدارة مدينة القدس، والمستوطنات، وعودة اللاجئين، والحدود الأمنة، و سياسة الكيل بمكيالين التي اعتمدها الوسيط الأمريكي في تعامله مع أطراف التسوية، تأتي القدرة النووية الإسرائيلية كأحد

العقبات المعرقلة ، بل يمكن القول أنها أبرز النقاط التي تسببت في اعوجاج مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل منذ بداياتها الأولى، وبدلاً من إقامة سلام عادل يرضي جميع الأطراف، تم فرض سلام معوج تأسس على قاعدة غير سليمة تمثلت في رغبة طرف (إسرائيل) في فرض السلام من خلال امتلاك القوة غير التقليدية، والتهديد بها، وبدعم من قوة كبرى من المفترض أن تكون وسيطاً محايداً، متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فبحسب الرؤية الإسرائيلية فإن امتلاك السلاح النووي سيؤكد التفوق الإقليمي، وسيسمح لإسرائيل بالريادة، وسيساعد القيادة الإسرائيلية على فرض الأمر الواقع الذي سينعكس إيجاباً على إسرائيل في أي مفاوضات، أو اتفاقيات مقبلة، مع أخذ الاعتبار أن رد الفعل الدولي سيكون محدوداً في ظل علاقات مميزة مع قوى التأثير العالمي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (العناني وأخرون، 2001، ص192)، وفي هذا الصدد يقول الباحث الإسرائيلي " داني روبنشتاين" : أن السلاح النووي كان عاملاً حاسماً في الصراع العربي الإسرائيلي منذ عشرات السنين، وأن السبب الرئيسي وراء عملية السلام التي قام بها الزعيم المصري السابق " انور السادات في نوفمبر 1977، كانت نتيجة لاقتناعه باستحالة إخضاع اسرائيل؛ بسبب امتلاكها للسلاح النووي (مسلم،2000،ص 555)، وفي نفس السياق يقول " مئير برالي" إن استعداد جزء من الوطن العربي للتوقيع على معاهدات السلام مع إسرائيل هو نتيجة مباشرة لثقتهم في أن لدى إسرائيل قدرات نووية، وبخاصة إذا كانت إسرائيل تأمل في تحقيق سلام فلسطيني – إسرائيلي كجزء من سلام عربي – إسرائيلي، ويقول أيضاً أن قرار " أنور السادات" بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل لا يمكن عزله عن إدراكه لحقيقة القدرات النووية لإسرائيل (العناني وأخرون، 2001، 170)،، ويتفق الباحثون والقادة السياسيون في إسرائيل على هذه الرؤية، ولهذا لا يمكن استغراب التصريح الذي أدلى به رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق "شمعون بيريز" عام 1998، عندما ربط بين السلاح النووي الإسرائيلي واتفاقية أوسلو عام 1993، حيث قال : " أقامت إسرائيل الخيار النووي ليس بالإشارة إلى هيروشيما بل أوسلو" (العناني وأخرون، 2001، ص 154)، وفي تصريح آخر يقول "بيريز" : إن السلاح النووي هو من يجلب السلام، وأن السلام لن يأتي من تلقاء نفسه، ولن يأتي من قبل قوى أجنبية، ولن يقفز فجأة على الأرضية السياسية، لكن باستطاعة إسرائيل أن تحصل على السلام إذا أقنعت العرب باستحالة هزيمتها في الحاضر والمستقبل، ولهذا يجب أن تعمل إسرائيل على اتجاهين الأول : البرهان غير المشكوك فيما يخص الردع النووي، و الاتجاه الثاني الوصول إلى اتفاقيات سياسية لا تضر بأمنها"، ولا يختلف " موشي ديان " عن هذه الرؤية حيث يقول إن السلاح النووي يعطي إسرائيل مجالاً أوسع للمناورة السياسية" (كعوش، 1987، ص – ص 29 – 31)، وعلى هذا الأساس دخلت إسرائيل مع الدول العربية في مفاوضات السلام حيث التفوق الاستراتيجي الذي جعلها في موقع تستطيع من خلاله الضغط على الدول العربية ومساومتها على أمنها القومي، فنجحت في الحصول على تنازلات بالجملة، بداية من الاعتراف بها، والتسليم بوجودها، والرضا بنسبة لا تزيد عن 20% من الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإلى حد اليوم ترفض الانسحاب من هضبة الجولان السورية، وبعض الأراضي اللبنانية، وترفض التوقف عن بناء المستوطنات في الضفة ضاربة بعرض الحائط قراري مجلس الأمن (242 و 338)، ورغم إعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1996 في مدينة غزة، من خلال حذف العبارة التي تشير إلى القضاء على إسرائيل، وتبني خيار السلام بالطرق الدبلوماسية كخيار استراتيجي للمنظمة، ورغم إعلان الجمهورية السورية عن تبني خيار السلام العادل مع الدولة الإسرائيلية وفق قاعدة الأرض مقابل السلام، جاءت ردود الحكومات الإسرائيلية سواء التي انبثقت عن الأحزاب التي تدعي الاعتدال كحزب

العمل، وكاديما، أو تلك الأحزاب اليمينية كحزب الليكود بالرفض (عياد، 2018)، ليس هذا فحسب؛ فقد تم رفض مبادرة[1] المملكة العربية السعودية للسلام التي قدمتها في القمة العربية ببيروت عام 2002، والتي تبنتها كل الدول العربية لتتحول إلى مبادرة عربية، والتي دعت فيه إسرائيل إلى إنهاء النزاع مع الدول العربية، والبداية في إرساء سلام عادل تقبله كل الأطراف، في الواقع أن إسرائيل هي الحائز الوحيد للسلاح النووي في الشرق الأوسط، وهذا ما جعلها تدخل إلى المفاوضات، وهي تمتلك هامشاً واسعاً من المناورة، والمساومة، والابتزاز نتيجة للثقة الكبيرة في قدراتها مقارنة بالدول العربية التي دخلت إلى المفاوضات في حالة من الشك والضعف، مما أدى بها إلى تشتت كامل في فكرها السياسي، و الاستراتيجي، والعسكري في ظل عجز وضعف كبيرين أمام قوة تدميرية شاملة يتم دعمها من الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الأكثر تأثيراً في النظام الدولي، وهذا ما جعلها تقبل بالأمر الواقع الذي أدى إلى إكساب إسرائيل مزيداً من المهابة والاعتراف والقبول الإقليمي والدولي، وأدى بها إلى المزيد من المطالب بالتوازي مع تجاهل قرارات مجلس الأمن الدولي ونتائج محادثات التسوية في مدريد عام1991، وأوسلو عام ،1993 والقاهرة عام 1994، و واي ريفر عام 1998، و كامب ديفيد عام 2000، ووطابا عام 2001، والعقبة عام 2003، و انابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية 2007و و الخ (تقرير، التسلسل الزمني للقاءات السلام في الشرق الأوسط، 2015)، لتتوقف عملية السلام بشكل شبه تام إلى حد اليوم في ظل مماطلة إسرائيلية لم تنفع معها الدعوات المحتشمة من بعض الدول الغربية، والأمم المتحدة كلما احتد العنف في قطاع غزة والضفة لاسيما مدينة القدس، ما تلبث أن تتوقف بعد فقدان الأمل من الاستجابة، فقد كان لدور الولايات المتحدة التي من المفترض أن تكون وسيطاً محايداً، الأثر الأكبر على عدم توفر فرص نجاح مفاوضات السلام، وذلك بسبب تركيزها على ضمان أمن إسرائيل بأي وسيلة ممكنة، بما في ذلك امتلاك السلاح النووي، سواء عن طريق الرؤساء الأمريكيين، مثل ما فعل الرئيس السابق "ريجان" عندما وقع معاهدة تعاون مع إسرائيل تقضي بدعم الدولة الإسرائيلية، ومنع الدول العربية من الدخول إلى النادي النووي، أو عن طريق الكونغرس الأمريكي الذي أوجد استثناءات قانونية من الالتزامات والمتطلبات الخاصة بمعاهدة الحد من الأسلحة الشاملة، في حين ترفض واشنطن وبشدة نية، أو محاولة أي دولة عربية امتلاك قدرات نووية، ولهذا حرصت إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية على حرمان العرب من أي وسيلة للتكافؤ، لكي تفقد الدول العربية من أي أداة يمكن استخدامها للتوصل إلى ما وصف بالسلام العادل (كعوش، 1987، ص – ص 59 – 60)، ويمكن القول أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي مكنها من اطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير بدعم الولايات المتحدة الأمريكية؛ لغرض خلق نظام إقليمي تكون فيه الدولة الإسرائيلية مركز القوة والتأثير فيه، والذي بدأت نتائجه تظهر مؤخراً من خلال استعداد بعض دول الخليج العربي في الدخول معها في علاقات طبيعية، رغم استمرار تعنتها في دفع عملية السلام للأمام، وبحسب الكثير من المتابعين فإن للسلاح النووي الإسرائيلي دوراً بارزاً في جذب تركيا إلى المدار الإسرائيلي في المنطقة، نتيجة لاقتناعها بأن مثل هذه العلاقات يمكن أن تؤدي إلى تطوير وتحديث الصناعة العسكرية التركية، وهذا بطبيعة الحال يعطي إسرائيل ميزة استراتيجية تقوي من مكانتها وتزيد

[1]- قدمت المملكة السعودية عام 2002 خلال القمة العربية التي عقدت في بيروت مبادرة للسلام مع إسرائيل وافقت عليها الدول العربية وتم تقديمها كمبادرة عربية نصت على الدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل و إنشاء علاقات طبيعية معها و ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة ودعوة المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة و تشكيل لجنة خاصة تضم عدد من الدول العربية لإجراء الاتصالات اللازمة لهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الاسلامية و منظمة الاتحاد الأوروبي انظر النص الكامل لمبادرة السلام العربية 2002، موسوعة قناة الجزيرة على الموقع الإلكتروني :https://www.aljazeera.net/news/2007/3/

عناصـــر قوتها عند الدخول في مفاوضـــات مع الدول العربية، وبالتالي فرض إرادتها وشـــروطها في التســـويات العربية الإسـرائيلية (رجب وأخرون، 2017)، ونسـبة لذلك ليس من المسـتغرب أن ترفض إسـرائيل الانضـمام إلى معاهدة حظر الســـلاح النووي المبرمة في عام 1968، ورفض أي اتفاقية تدعو إلى إقامة منطقة خالية من الأســـلحة النووية قبل إبرام تسويات سياسية نهائية مع الفلسطينيين، والسوريين، وكل الدول العربية الأخرى؛ للدخول معها بما يمكن وصفه بالسلام النووي الذي تفرض فيه شـــروطها بالإكراه (جبر، 2011، ص 142)، وهذا ما جعل الدول العربية ترفض ذلك بعد أن قدمت الكثير من التنازلات، حيث تعرقلت عملية الســـلام بســـبب تلك الشـــروط المجحفة، كتلك التي تم رفعها للجمهورية السورية أثناء المحادثات السورية الاسرائيلية عامي 1994 و1995، بعد وساطة أمريكية قامت بها إدارة الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلنتون" ، حيث اشترطت على سوريا الاحتفاظ بمحطة انذار مبكر في الجولان، وتقليل القوات السورية وامتداد المنطقة منزوعة السلاح حتى جنوب دمشق، مما دفع بالجمهورية السورية رفض تلك الشروط (عياد، 2018، ص 49)، ولا تقتصـر تداعيات انفراد إسـرائيل بالسـلا ح النووي على الجانب السـياسـي المرتبط بالتسـويات، والمفاوضـات مع الدول العربية؛ بل يشـــمل كذلك الجانب الأمني والعســـكري، والتهديدات الخطيرة للأمن القومي للدول العربية على جميع المستويات، سواء فيما يتعلق بالفجوة التكنولوجية، أو خلل التوازن الاستراتيجي النووي الكمي، والنوعي، أو عمليات العرقلة التي تقوم بها إسـرائيل في سـبيل عدم حصـول أي دولة عربية على تكنولوجيا نووية، على غرار قيامها بقصـف المفاعل النووي العراقي " أوزيراك" عام 1981، وقصـــف ما قيل عنه أنه منشـــأة نووية ســـورية عام 2007، وإقدامها على قتل العديد من الخبراء العرب في حقل الذرة، وقبل هذا وذاك تهديد مســـتقبل ســـكان الدول العربية بســـبب النشـــاط النووي الإسـرائيلي، والتجارب التي تتم تحت الأرض، وعمليات التخزين والنفايات الذرية التي تسبب بطبيعة الحال أضـراراً كبيرة على جميع المستويات البيئية، والاقتصادية، و النفسية، والاجتماعية (إبراهيم العناني وأخرون، 2001، ص – ص 364 – 368)، ناهيك عن أنها تشـكل سـيفاً مسـلطاً بشـكل دائم يدفع بدول المنطقة إلى البحث عن طرق، ووسـائل يمكن أن تؤدي إلى إعادة التوازن، الأمر الذي سـيسـهم في عدم اسـتقرار المنطقة، والنتيجة هي ضـعف خيار السـلام لدى الدول العربية أمام الخيارات الأخرى، وهذا ما سنقوم بتوضيحه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

2- القدرة النووية الإسرائيلية وضعف خيار السلام العادل لدى الدول العربية أمام خيار المواجهة.

في ظل اسـتمرار إسـرائيل في تعنتها ورفضـها للتخلي عن سـلاحها النووي قبل أن تفرض شـروطها في كل مفاوضـات التســـوية مع الأطراف العربية، بقيت عملية الســـلام تراوح مكانها منذ مؤتمر مدريد عام 1991، وإلى حد اليوم، نتيجة للتفاوت الكبير بين أطراف التسـوية في قضـية التوازن العسـكري والذي يميل لصـالح إسـرائيل؛ لامتلاكها السـلاح النووي الذي جعلها لا تقبل بأي تسوية سياسية مع الدول العربية مالم تحصل على ما تريد، وعلى الرغم من قيام الدول العربية و بعض دول منطقة الشرق الأوسط بتقديم مشاريع تهدف إلى إرساء منطقة يسودها السلام، والتعاون، من خلال طرح فكرة إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط، على غرار الطلب الذي تقدمت به جمهورية إيران، وانضمت إليه جمهورية مصـر العربية إلى جمعية الأمم المتحدة عام 1974، لجعل منطقة الشـرق الأوسـط خالية من السـلاح النووي، تلاها الاقتراح الذي قدمه الرئيس المصـري السـابق للأمم المتحدة عام 1990، والذي يدعو فيه إلى إخلاء منطقة الشـرق الأوسـط من أسـلحة الدمار الشـامل، بالإضـافة إلى التخلص من أي أسـلحة أو معدات تتعلق بأسـلحة الدمار الشـامل تم تخزينها، وحتى في مفاوضـــات مدريد، المتعددة شـــكلت لجنة أطلق عليها " لجنة ضـــبط التســـلح والأمن القومي"، هدفها

إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل قوبلت جميعها بالرفض من الدولة الإسرائيلية، ولم تنجح كل الجهود والتحركات التي قامت بها بعض الدول في إقناع الدولة الإسرائيلية بالدخول في هذه المشاريع والتصديق عليها (العناني وأخرون، 2001، ص – ص 119 – 145)، ناهيك عن المبادرات العربية التي تم تقديمها ضمن إطار الجامعة العربية بخصوص هذا الموضوع، والتي خرجت على هيئة قرارات، لعل أهمها قرار رقم 5232 في الدورة المنعقدة في 13 سبتمبر 1992 وقرار 5285 في الدورة العادية عام 1993، وبموجب هذه القرارات تم تشكيل لجنة قامت بتقديم التوصيات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1995 (قرار مجلس جامعة الدول العربية المقدم إلى جمعية الأمم المتحدة، مايو 1995، ص 52) ، وقد تهربت الحكومات الإسرائيلية من هذه الضغوط التي تتعلق سلاحها النووي، بتصريحات الغرض منها تخفيف الضغوط الدولية على غرار تعبير " رليف شيف" حين يتحقق السلام يمكن الحديث عن السلاح النووي"(عطية، 1996، ص 199)، وبحسب إعلان مبدأ الصداقة، والتعاون بين الدول الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970، فإن هذا المبدأ في مقدمة المبادئ الضرورية لإقامة العلاقات الودية التعاونية واستمرارها في ما بين الدول، وأوضح البيان العناصر الأساسية التي تعمل على تحقيق الفعالية القانونية والعملية لمبدأ الحظر، ومنها : واجب العمل على نزع السلاح الشامل (العناني وأخرون، 2001، ص 184)، وعليه فإن الخروج على مبدأ حظر أسلحة الدمار الشامل يعد جريمة ضد السلام، ومع امتلاك إسرائيل السلاح النووي ورفض أي تسوية تقضي بنزع سلاحها النووي قبل إرساء سلام يحقق مصالحها على حساب الدول العربية، ومع عدم قيام إسرائيل بتحديد حدودها بشكل ثابت مثل غيرها من الدول؛ فإن ذلك يعطي مؤشراً واضحاً على نواياها التي تهدف إلى زيادة مساحتها على حساب الدول العربية، والاستمرار في جذب اليهود من كل دول العالم، لزيادة عدد سكانها ومن ثم قدراتها العسكرية والعلمية المدعومة بشكل مطلق من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما جعل الدول العربية في موقع البحث عن حماية أمنها القومي عن طريق الردع النووي بدلاً من البحث عن خيار السلام، و المعروف أنه عندما تبحث دولة، أو مجموعة من الدول عن فكر، أو فلسفة، أو طريقة؛ فإنها تجد نفسها أمام خيارين، : الأول : هو أن تقوي نفسها من خلال تنمية وتطوير قوتها خاصة تلك العسكرية منها، لكي تتفوق أو تتساوى على أقل تقدير مع الأطراف المعادية المهددة لأمنها القومي، أما الخيار الثاني: أن تقوم بالتركيز على جهودها لإرساء علاقات التعاون مع الدول، والعمل على تخفيض دور القوة في العلاقات الدولية، حيث يتحقق أمن الدولة من خلال علاقات حسن، الجوار والتعاون (عطية، 1996، ص 184)، وفي ظل غياب الخيار الثاني لم يبق للدول العربية إلا تبني الخيار الأول الذي يتبنى مواجهة التهديد النووي الإسرائيلي؛ للحفاظ على الأمن القومي للدول العربية، ويمكن القول، أن تولد شعور الدول العربية بعدم جدية الدولة الإسرائيلية في الدخول معها في تسوية تقود إلى سلام عادل بين جميع الأطراف، خاصة وأنها قدمت كل ما من شأنه أن يبعث الثقة للدولة الإسرائيلية في جدية الدخول معها في تحقيق سلام عادل يرضي الجميع، من خلال مصادقة جميع الدول العربية على معاهدة إقامة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومع المماطلة التي انتهجتها الدولة الإسرائيلية من خلال عدم تحديد حدود ثابتة لها والاستمرار في جلب اليهود، وعرقلة المفاوضات استناداً على الثقة التي اكتسبتها من امتلاك السلاح النووي، أيقنت الدول العربية أن إسرائيل لن تؤمن بعملية سلام حقيقية مالم يتحقق التوازن الاستراتيجي، و الذي بدونه ستظل هي الطرف الأقوى الذي يحدد شروط السلام وكيفيته، وسيظل الوضع التفاوضي العربي ضعيفاً مالم يتم تعزيز قوته العسكرية، وهذا بطبيعة الحال يهدد الأمن القومي العربي، وفي هذا الصدد يقول "أمين هويدي" خبير الأمن القومي "

في صدد حديثنا عن الرادع العربي لا بد لنا من طرح السؤال التالي : كيف نردع العدوان الإسرائيلي الذي لا يضع قيوداً على وسائله الرادعة ؟، كيف نتجنب الكارثة التي تهدد المنطقة بسبب توقع استخدام السلاح النووي من قبل الصفوة الحاكمة المتطرفة في إسرائيل تحت تأثير إيمانها العميق بأنها القوة هي الحل الوحيد لمشاكلها ؟، وبمعنى آخر فإننا نحاول أن نبحث عن الطريقة العملية لنزع السلاح النووي الإسرائيلي عن طريق امتلاكنا للقوة التدميرية العظمى" (عطية، 1996، ص 215)، وفي وسط أجواء ساد فيها الشك وانعدام الثقة بين أطراف التسوية فرضتها حالة اختلال التوازن الاستراتيجي، لم تتوقف المحاولات العربية في الحصول على أسلحة غير تقليدية سواء كانت أسلحة نووية، أو كيماوية وبيولوجية يمكن بواسطتها خلق نوع من توازن الرعب، بداية بالعراق التي جوبهت محاولتها الأولى لتصنيع السلاح النووي من خلال التدخل الإسرائيلي عام 1981، عندما قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف مفاعل " أوزيراك" أو "مفاعل تموز 1" فتمت إعادة بناء مفاعل " تموز 2 "وقد تم تدميره هو أيضاً إبان حرب الخليج الثانية عام 1991 بواسطة القصف المكثف بالطائرات الأمريكية (جعفر و النعمي، 2005، ص 127)، وفي سبيل إيجاد نوع من الردع حتى لو كان بشكل جزئي عمل العراق على تطوير برامج بهدف الحصول على سلاح كيماوي هجومي، وتصنيع رؤوس يمكن تركيبها على صواريخ "الحسين" يستطيع من خلاله الرد على أي هجوم نووي إسرائيلي على بغداد وحقق تقدماً ملحوظاً في ذلك قبل أن يتم تجريدها عقب هزيمتها في حرب الخليج الثانية من خلال قرار مجلس الأمن 1441، الخاصة بكل ما يتعلق ببرامج السلاح النووي وقرار 687 الذي يتعلق بتجريده من كل برامج السلاح الكيماوي، ثم مصر، و الجزائر التي جوبهت محاولتهما بضغوط سياسية كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية نتج عنها التوقف عن متابعة برامجهما (العناني وأخرون، 2001، ص – ص 264 – 265)، وفي نفس السياق وبحسب وكالة الطاقة الذرية فقد عملت ليبيا منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي في للحصول على السلاح النووي ونجحت خلال عقد التسعينات من الحصول على جهاز طرد مركزي ومعدات لحوالي 100 جهاز، وبالتالي الـ تحول إلى استخدام تصميمات أكثر تقدماً لأجهزة الطرد المركزي بواسطة علماء ليبيين، وعرب، وباكستانيين على رأسهم العالم الباكستاني "عبد القدير خان" وبسبب الضغوط الأمريكية وتداعيات الحصار الذي أرهق البلاد، وتجربة الاجتياح الأمريكي للعراق، وعلى إثر مفاوضات تسوية بين ليبيا والدول الغربية، تم تسليم برنامجها النووي مقابل تسوية قضية لوكربي ورفع الحصار وتعويض أهالي الضحايا (كامل، 2008، ص – ص، 495–508)، أما بخصوص الأسلحة الكيماوية فبحسب التقارير الغربية فقد نجحت ليبيا في إنشاء مصنعين في منطقتي الرابطة، وترهونة، وقد نجحت بالفعل في انتاج وتخزين حوالي 860 طناً من غاز الخردل السام قبل أن يتم التخلي عنها عقب التسويات مع الدول الغربية عام 2004، وبسبب اندلاع ثورة 17 فبراير تعطلت عملية إتلافها إلى أن تم إتلاف آخر شحنات منها عام 2016، بمساعدة من دولة الدانمارك (تقرير ليبيا تتخلص نهائياً من مخزون الأسلحة الكيميائية، 2016)، وقامت سوريا بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع روسيا، والصين للحصول على مفاعلات نووية نجحت في اتمام بعضها، وقد تم تدمير أحد مفاعلاتها المقامة في شرق سوريا على أثر قصف إسرائيلي عام 2007، ومؤخراً تسعى دول عربية أخرى كالأردن، والمملكة العربية السعودية لمحاولات لا بأس بها، لكنها لم يكتب لها حتى الأن النجاح المأمول، كما تعمل كل من مصر، والجزائر على تطوير برامج نووية من خلال إنشاء مفاعلات جديدة، حيث تمت إقامة مفاعل نووي في غرب مصر بالقرب من بلدة الضبعة المصرية ، أما الجزائر فقد استأنفت العمل في مجال الحصول على الطاقة النووية، من خلال قيامها بتوقيع عدة اتفاقيات مع روسيا عامي 2014 و2023، في مجال تطوير

برامج الطاقة النووية للأغراض السلمية (تقرير الطموح النووي الجزائري، 2023)، وعلى الرغم من إعلان كل الدول العربية التي تسعى للحصول على الطاقة النووية أن هذه البرامج ليست للأغراض العسكرية، فإن ذلك يعطي مؤشراً واضحاً على سباق تسلح محموم في المنطقة؛ بسبب تفرد إسرائيل بامتلاكها للسلاح النووي، فمن المعروف أن الدول التي تسعى للحصول على السلاح النووي لا تقوم بالتصريح العلني بذلك، بسبب القيود القانونية، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية المانعة، ولهذا لا يمكن وضع هذه المحاولات السلمية حسب المصرح به إلا في خانة الإعداد العسكري الاستراتيجي، وبسبب صعوبة الحصول على الأسلحة غير التقليدية اتجهت الدول العربية إلى زيادة إنفاقها على مشتريات الأسلحة التقليدية مما أدى إلى سباق تسلح كبير في المنطقة بشكل فاق مناطق الصراع الأخرى الموجودة في العالم، فبحسب الكثير من الخبراء فإن للسلاح التقليدي فوائد مهمة في عملية الردع باعتبار أن هذه الأسلحة تتميز برخص ثمنها وإمكانية تطويرها، و استخدامها مقارنة با لأسلحة النووية خاصة إذا تم ذلك ضمن إطار عربي مشترك (شاهين وآخرون، يونيو 2017)، فعلى سبيل المثال احتلت مصر في الفترة بين عامي 2015 و 2019، المرتبة الثالثة عالمياً في مجال استيراد السلاح، واستحوذت خمس دول عربية هي مصر، والسعودية، والجزائر، وقطر، والإمارات على نصف العشرة الأكثر استيراداً للسلاح في العالم (العربي، 2012)، وعلى الرغم من أن لهذه الدول دوافع أخرى لشراء الأسلحة كالخطر الإيراني بالنسبة للسعودية، والتنافس المحموم مع المملكة المغربية بالنسبة للجزائر، تظل إسرائيل أحد أكبر الدوافع لسباق التسلح نتيجة للتجربة التاريخية معها في عدد الحروب، واحتلال الأراضي والاستيطان، والاعتداءات المتكررة التي طالت بغداد عام 1981، وتونس عام 1985، إن استناد إسرائيل على سلاحها النووي في موقعها التفاوضي والذي نتج عنه التعنت، والمماطلة، والعرقلة، والامتناع عن تطبيق ما اتفق عليه في مختلف مفاوضات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية و الدول العربية الأخرى التي دخلت معها في مفاوضات، ظهر ذلك بشكل واضح في تصريح وزير التراث الإسرائيلي " عميحاي إلياهو" في 5/ نوفمبر/ 2023 خلال الحرب التي بدأت في شنها الدولة الإسرائيلية ضد قطاع غزة منذ الأسبوع الأول من شهر أكتوبر من العام نفسه حيث قال " إن إلقاء قنبلة نووية على غزة هو حل ممكن "، مضيفاً أن قطاع غزة يجب ألا يبقى على وجه الأرض" (عابدين، 2024)، وبطبيعة الحال فإن هذا التصريح يظهر أنه لو لم تكن إسرائيل تمتلك هذا السلاح لما امتنعت عن الانضمام إلى اتفاقية منع الانتشار النووي، ولما ضربت بقرارات مجلس الأمن بخصوص الاستيطان عرض الحائط، وأوقفت عجلة السلام التي تم إطلاقها منذ أكثر من ثلاثة عقود، وهذا ما سيجعل العرب يتساءلون حول ما إذا كانت إسرائيل تريد سلاماً وأمناً، أو هي تريد إبادة وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم!؟، لقد أثبتت مثل هذه التصريحات أنه ليست هناك ضمانة يمكن أن تردع الإسرائيليين عن التمادي في طغيانهم المستمد من سلاحها النووي، مالم تضع الدول العربية قضية القدرة النووية ضمن أولياتها، سواء من خلال إيجاد نوع من الردع لخلق التوازن الاستراتيجي، أو من خلال العمل على إخلاء المنطقة من السلاح النووي دون الاعتماد على حسن النوايا على غرار تخفيف اللهجة بخصوص هذه القضية عند انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام1991، وكذلك عام 1992 لم تتقدم بمشروع القرار بخصوص خطر القدرة النووية على دول المنطقة الذي اعتادت التقدم به قبل البداية في مفاوضات التسوية، ورغم المماطلة الإسرائيلية في تنفيذ مقررات اتفاقية أوسلو استمرت الدول العربية في سياسة حسن النوايا تجاه إسرائيل عندما عدلت عام 2008 صيغة عنوان القرار ليتحول إلى " القدرة النووية الإسرائيلية " بعد أن كانت " القدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها" أملاً منها في ردود مقبولة ومعتدلة و التي لم تحصل، بل على العكس تماماً حيث لم تعد

إســرائيل تقبل حتى بمجرد مناقشـــة حل الدولتين (عابدين، 2024)، ويمكن القول أنه لا يمكن تفســير عمليات حماس الحربية على غرار عمليتي ســيف القدس عام 2021، و طوفان الأقصـــى عام 2023، إلا تحت عنوان ضــعف خيار السلام لدى الفلسطينيين أمام خيار الدفاع والمواجهة الحربية، رغم الفارق الكبير في القوة، ورغم المجازر الوحشية في حق المدنيين، ففي ظل انسداد الأفق أمام حل الدولتين، من خلال الاستمرار في ضم الأراضـي في الضفة والقطاع، وتهويد القدس الشرقية ومحاولة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقناع الدول العربية بأولوية التطبيع على الاستمرار في مفاوضات التسوية، لم يبق لدى الفلسطينيين خيار آخر غير المقاومة.

الخاتمة:

اتضح في هذه الدراسة أن القدرة النووية للكيان الإسرائيلي تلعب دوراً مهماً في استراتيجيتها الأمنية، إذ أن التسلح النووي الإسرائيلي يعد من اهم الركائز التي ترتكز عليها إسرائيل في تعزيز وحماية أمنها في المنطقة، من احتمال وجود أي قوة يمكن أن تهدد وجودها، ولهذا فقد عمل هذا الكيان منذ إعلان دولته عام 1948، على بناء وتطوير برنامجه النووي لضمان تفوقه على الدول العربية سياسيا وعسكريا، بحيث يستطيع إملاء كافة شروطه وصياغة مشاريع التسوية التي تخدم مخططاته في المنطقة، فقد استطاعت إسرائيل الحصـول على قدرتها النووية نتيجة للدعم الذي وفرته لها الولايات المتحدة الأمريكية، التي انحازت مع الخيار النووي الإســرائيلي رغم قيامها بدور الوســيط في مفاوضــات التســوية بين إســرائيل، والدول العربية، في تناقض كبير جعل إســرائيل في مركز المفاوض القوي الذي يفرض شــروطه بالطريقة التي تخدم مصــالحه على حســاب الدول العربية التي تفتقد للردع المناســب، الذي يجعل إســرائيل تتوقف عن عدم انصــياعها لقرارات الأمم المتحدة، واتفاقيات التسوية التي من بينها عدم بناء المستوطنات على أراضـي الضفة والقطاع، الأمر الذي أدى إلى مآلات خطيرة في المنطقة، لعل أهمها توقف مفاوضـات التسـوية وضـعف خيار السـلام لدى الدول العربية أمام خيار المواجهة، وما انعكس عنه من اســتمرار تفجر الأوضــاع في فلســطين، واتجاه الدول العربية إلى البحث عن رادع يحفظ أمنها القومي ويقوي من موقعها التفاوضـي مع الكيان الإسرائيلي، الأمر الذي قد يؤدي إلى سباق تسلح خطير في المنطقة.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا عرض ما توصلنا إليه من نتائج عبر هذه الدراسة وهي كما يلي:

- إن إسرائيل تعتقد أن قدرتها النووية لها هي التي جعلت العرب يغيرون سياساتهم من العمل على طرد إسرائيل من جميع أراضــي فلســطين التاريخية، إلى القبول بالجلوس لمفاوضــات الســلام، وأن هذه القوة هي التي ســتضــمن لها استمرار السلام مع جميع الدول العربية سواء دول المواجهة، أو الدول البعيدة عنها.
- إن انعدام الردع العربي أمام القدرة النووية الإســرائيلية، جعل العرب في وضــع تفاوضــي ضــعيف، أمام تشــدد وتصلب إسرائيلي يستند على الثقة التي اكتسبها من امتلاك القدرة النووية.
- إن امتلاك إسـرائيل للسـلاح النووي، وتحت حماية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية؛ جعلها لا تقييم وزناً لقرارات مجلس الأمن، ولاتفاقات التسوية مع الدول العربية.

- إن المنطقة تعاني من حالة احتكار نووي لا يمكن معه حصـــول أي اســـتقرار إقليمي، نظراً لأن هذا الاحتكار سيحفز الدول العربية على البحث عن توازن نووي، يؤدي في نهاية المطاف إلى سباق تسلح لا تحمد عقباه على المنطقة والعالم أجمع.
- إن احتكار إسـرائيل للسـلاح النووي سـيؤدي بطبيعة الحال إلى إفراز إحسـاس بالتهديد سـيؤثر على الاسـتقرار النفسي للشعوب العربية من خلال الشعور بعدم الأمان، وهذا ما سيمنع إمكانية نجاح عملية السلام بالشكل الحقيقي.
- إن تفجر العنف في الأراضـي الفلسـطينية بشـكل دائم، واللبنانية بشـكل أقل أحياناً، وحالة الغليان التي تعيشـها الشعوب العربية، وانتشار التطرف في المنطقة، مرده لحالة اليأس التي تعيشها شعوب المنطقة في ظل استمرار إسرائيل في تعنتها في أثناء مفاوضـــات التســـوية، وهذا ما جعل الدول العربية تتجه لخيار المقاومة كحل وحيد لإقناع الكيان الغاصب بالحقوق العربية

وبناء على ذلك فسيتعين على الدول العربية التعامل مع القدرة النووية الإسرائيلية، وما نتج عنها من سياسات إسرائيلية متعجرفة في المنطقة من خلال الآتي:

- في ظل تراجع عملية السلام فإن نجاح خيار المقاومة كوسيلة للدفاع ضد الاعتداءات الإسرائيلية المستندة على قدرتها النووية، يجب أن يرتبط بتطوير القوة الشـــاملة، بما في ذلك الأســـلحة الاســـتراتيجية، وبتوثيق علاقات التعاون الاستراتيجي بين الدول العربية.
- في ســـبيل الدفاع عن الأمن القومي للدول العربية، يجب أن تتنوع خيارات الردع بين الخيار النووي، والخيار الكيماوي والخيار التقليدي لكي تحصل عملية توازن الرعب عسكرياً، وتوازن الثقل السياسي في أي مفاوضات قادمة.
- وكما أن إسرائيل تعتمد على حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، في إبعاد أي ضغوط عليها في مسألة المصادقة على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، يتوجب على الدول العربية العمل الجماعي الموحد من أجل إدراج قضية نزع وإزالة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، في كل المحافل الدولية والإقليمية وجعلها قضية رأي عالمي.
- إن حقيقة رغبة إسرائيل في الدخول في سلام عادل مع الدول العربية لا يمكن معرفتها إلا من خلال مدى رغبتها في التخلي عن احتكارها للسـلاح النووي، وعليه يتوجب على الدول العربية إدراج قضـية السـلاح النووي الإسـرائيلي على جدول أي محادثات عربية إسرائيلية قادمة.
- في ظل اسـتمرار رفض إسـرائيل إزالة ونزع سـلاحها النووي، ورفضـها الدخول في اتفاقية إخلاء منطقة الشـرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، يتوجب على الدول العربية الانسحاب من هذه المعاهدة.

المراجع :

أولاً / الكتب.

1. الأشقر، رياض، الإدارة العسكرية الإسرائيلية والحرب الإسرائيلية – العربية المقبلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979.

2. براي، بيتر، ترسانة إسرائيل النووية، ترجمة: منير غنام، طبعة: 1، نشر مشترك مؤسسة الأبحاث العربية / لبنان ودار البيادر / مصر، 1989.

3. بوفر، أندريه، الردع والاستراتيجية، ترجمة: أكرم ديري، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1970.

4. تال، يسرائيل، الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية، بيروت: مؤسسات الدراسات العربية، 1980.

5. جابر، فؤاد، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل، ترجمة زهدي جار الله، الطبعة: 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971.

6. جعفر والنعمي، ضياء جعفر وسعد الدين، الاعتراف الأخير: حقيقية البرنامج النووي العراقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

7. الحميدي، حمدي قناص، الخيار النووي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، الربيعان، للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

8. زهرة، عطا محمد، في الأمن القومي العربي، ط:2، دار الكتب بنغازي، 1426.

9. عطية، مدوح حامد، البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

10. عياد، خالد حماد، أمريكا وعملية السلام في الشرق الأوسط، ط:1، الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2018.

11. غالي وعيسى، بطرس بطرس ومحمود خيري، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1988.

12. فيلمان، شاي، الخيار النووي الإسرائيلي، ترجمة: غازي السعدي، ط: 1، عمان، دار الجليل للنشر، 1984.

13. كامل، مجدي، الاسرار النووي: من اكتشاف الذرة حتى خروج المارد من القمم وكارثة بقاء العرب خارج النادي النووي، ط: 1 دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة، 2008.

14. كعوش، يوسف، مجابهة القدرة النووية الإسرائيلية، ط:1، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1987.

15. كلوب، عرابي محمد، أسلحة التدمير الشامل، ط: 1، اليمن، مطابع اليمن العصرية، 1991.

16. مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة العلاقات الدولية، ط:1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والترجمة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، .1425.

ثانياً / الدوريات.

1. جبر، دينا محمد، الاستراتيجية النووية الإسرائيلية (الثوابت والمتغيرات)، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد: 43، بغداد،2011.

2. حجاج، أحمد، الغرب ودعم البرنامج النووي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد: 174، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 2008.

3. عبدالسلام، محمد، الجوانب الاصطلاحية لمفهوم " منطقة خالية من الأسلحة النووية" السياسة الدولية، العدد 159، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2005.

4. العلاف، إبراهيم خليل، القدرات النووية الإسرائيلية، طبيعة السياسة النووية الإسرائيلية وأهدافها، نشرة متابعات إقليمية يصدرها مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد: 8، تموز 2004.

5. قرار مجلس جامعة الدول العربية المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة 1995، معلومات دولية، العدد 25، مايو 1995.

6. كاخيا، إبراهيم إسماعيل، القدرة العربية ودورها في بناء الردع العربي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد: 78، السعودية، 2004،

7. منصور، كميل، السلاح النووي الإسرائيلي في ميزان الردع والسلام، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد: 72، خريف 2007.

8. ياسين، عماد حميد، إشكالية الانتشار النووي وأثرها على معادلة التوازن الاستراتيجي في إقليم الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد: 55، بغداد، 2019.

ثالثاً / الندوات.

1- أبوالغد وآخرون، إبراهيم، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، الجزء الأول، الدراسات الأساسية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة: الأولى، بيروت، 2000.

2- العناني وآخرون، إبراهيم محمد، الخيار النووي في الشرق الأوسط: أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، الطبعة: الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

رابعاً / شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

1. تسلسل زمني للقاءات السلام في الشرق الأوسط، 2015، موسوعة الجزيرة، على الموقع الإلكتروني: **https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/3/18**

2. تقرير ليبيا تتخلص نهائيا من مخزون الأسلحة الكيميائية، 8/30/ 2016، موقع الجزيرة، على الرابط الإلكتروني: **https://www.aljazeera.net/news/2016/8/30**

3. رجب وآخرون، حسناء، القدرة النووية وتأثيرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: دراسة حالة إيران – إسرائيل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 14/ يونيو / 2017، على الرابط الالكتروني: **https://democraticac.de**

4. الطموح النووي الجزائري، تقرير مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، 21/ يونيو / 2023، على الموقع الالكتروني: **https://www.csrgulf.com/2023/06/21**

5. عابدين، السيد صدقي، تأثيرات حرب غزة على قضية الانتشار النووي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير / 2024، على الموقع الالكتروني: **https://acpss.ahram.org.eg**

6. العربي، محمد، سباق التسلح في 2012. . لماذا يشتري العرب الكثير من الأسلحة، 1/10/ 2022، موقع الجزيرة على الرابط الالكتروني: **https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2022/1/10**

7. العلاف، إبراهيم خليل، القدرات النووية الإسرائيلية، دنيا الوطن، 2017/2/24 على الموقع الالكتروني: **https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/02/24**

8. محارب، محمود، سياسة الغموض النووي الإسرائيلية: الخلفية والأسباب والأهداف، مجلة سياسات عربية، العدد: 2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو، 2013، على الموقع الإلكتروني:- **https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_EF00CF34.pdf**

9. النص الكامل لمبادرة السلام العربية، 2002، موسوعة قناة الجزيرة على الموقع الإلكتروني: **https://www.aljazeera.net/news/2007/3/**

خامساً / المراجع الإنجليزية.

1. David Rodman، Israel National Security Doctrine an Introductory Overview، Meria Journal، Vol،5، Sptember،2001.
2. Stephen Green، Taking Sides: America' s Secret Relations with a Militant Israel (New York; W. Morrow،1984)، P.150.
3. Avner Cohen، Worst Kept Secret; Israel Bargain with The Bomb (New York; Columbia University Press، 2010)، P. 13-19
4. International Institute for Strategic Studies (IISS)، The Military Balance، 1997/98 (London: Oxford University Press، 1997.